جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي و البحث العل
جامعة المستقبل
كلية القانون

التزام المستثمر بتطابق جدول

تقدم به الطالب

قاسم حسين علي

الى مجلس جامعة المستقبل عمادة كلية القانون

كجزء من نيل شهادة البكالوريوس في القانون

بأشراف

الدكتور .قاسم محمد حنتوش

1446هـ 2025م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

صدق الله العلي العظيم النمل /19

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة على خاتم الأنبياء والمرسلين أهدي عملي هذا

إلى من سهرت على تربيتي وسقتني دفئا وحنان . . .إلى من جعلتني رجلا في هذا

الزمان . . .إلى من يعجز عن وصفها اللسان . . .فلا كلماتي ستكفي ولا

السطور . . .ولا عبارات المدح التي عرفت على مر العصور

"أمي"

إلى من هو تحت رحمة الله وتحت الثرى الذي علمني العطاء بدون إنتظار . . .إلى من

أحمل إسمه بكل إفتخار "أبي" (رحمة الله)

الى من فتحت ابوابه لمساعدتي في هذا البحث الدكتور (**قاسم محمد حنتوش**)

إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها . . .إلى نبض المحبة

إلى كل أصدقائي وأحبتي

إلى كل زملائي في الدراسة

الشكر و الامتنان

في البداية نحمد الله تعالى على أن وفقنا لإنجاز هذا البحث، له الحمد والشكر..

ثم أود أن أشكرالدكتور (قاسم محمد حنتوش)، الذي كان خبرته لا تقدر بثمن في صياغة أهم مواضيع البحث ومنهجيته. فقد دفعتني ملاحظاته إلى صقل تفكيري ورفع عملي إلى مستوى أعلى. ثم أود أن أعرب عن تقديري لزملائي من فترة تدريبي لتعاونهم الرائع معي ومساندتهم لي. والى لجنة التقييم البحث التي أتيحت لي لمواصلة بحثي.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	**2-1**
المطلب الاول : مفهوم جدول تقدم عمل ومزاياه	**8-3**
الفرع الاول : مفهوم جدول تقدم عمل	**6-4**
الفرع الثاني : مزايا جدول قدم عمل	**8-6**
المطلب الثاني: جدول تقدم عمل في تشريعات الاستثمار	**16-8**
الفرع الاول : جدول تقدم عمل في قانون الاستثمار	**12-9**
الفرع الثاني : جدول تقدم عمل في أنظمة وتعليمات الاستثمار	**16-13**
الخاتمة	**18-17**
الاستنتاجات	**17**
التوصيات	**18**
المصادر	**20-19**

المقدمة

يعد التزام المستثمر بتطابق جدول تقدم العمل مع المتطلبات القانونية والإدارية في العراق من القضايا المهمة التي تؤثر على نجاح المشاريع الاستثمارية إذ أن الالتزام بالجدول الزمني لا يقتصر فقط على تحقيق الأهداف الاقتصادية، بل يمتد ليشمل الجوانب القانونية التي تضمن استمرارية المشروع وفقًا للإطار التنظيمي المعتمد.

وفي ظل التشريعات العراقية، يُعتبر الالتزام بالجدول الزمني المحدد جزءًا أساسيًا من العقد الاستثماري، حيث قد تترتب على الإخلال به عقوبات قانونية قد تصل إلى سحب الإجازة الاستثمارية ومن هنا، تنبع أهمية دراسة هذا الموضوع لفهم أبعاده القانونية وآثاره على المستثمرين والجهات التنظيمية.

1-أهمية البحث

تتمثل أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على الالتزامات القانونية التي تقع على عاتق المستثمرين فيما يتعلق بجدول تقدم العمل، ومدى تأثير ذلك على نجاح المشاريع الاستثمارية كما يهدف البحث إلى توضيح دور الجهات الرقابية في متابعة التزام المستثمرين بتلك الجداول، وتأثير الالتزام أو عدمه على البيئة الاستثمارية في العراق بالإضافة إلى ذلك، يساهم البحث في تحديد التحديات التي تواجه المستثمرين في تطبيق الجدول الزمني للمشاريع، واقتراح الحلول المناسبة لتجاوزها.

2- مشكلة البحث

مشكلة بحث "التزام المستثمر بتطابق جدول تقدم العمل" تتعلق بكيفية متابعة وضمان أن المستثمر أو الشركات التي تستثمر في مشروع ما تلتزم بتنفيذ الأعمال وفقًا للجدول الزمني المحدد. من الجوانب الأساسية التي يجب النظر فيها في هذا البحث:

التحديات في التزام المستثمر بجدول تقدم العمل:

- **التأخيرات في التمويل :**قد يتأخر المستثمرون في تقديم الأموال اللازمة في الوقت المحدد، مما يؤثر على سير العمل.
- **التغيير في خطة العمل :**قد يطلب المستثمرون تعديلات أو تغييرات على المشروع خلال سير العمل، مما يؤدي إلى تعطيل الجدول الزمني.

- **إدارة المخاطر :**في بعض الحالات، قد يتجاهل المستثمر المخاطر المحتملة أو يواجه صعوبة في التعامل معها مما يؤثر على التزامه بالجدول الزمني.

3- هدف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

1. تحليل التشريعات العراقية المتعلقة بالتزام المستثمرين بجداول تقدم العمل.
2. دراسة الآثار القانونية الناجمة عن الإخلال بالجدول الزمني للمشاريع الاستثمارية.
3. استعراض التحديات التي يواجهها المستثمرون في الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية.
4. تقديم مقترحات قانونية وإجرائية لتعزيز التزام المستثمرين وتحقيق بيئة استثمارية أكثر استقرارًا.

4-منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج التحليلي القانوني، حيث سيتم تحليل النصوص التشريعية العراقية ذات العلاقة، بما في ذلك قانون الاستثمار العراقي والتعليمات الصادرة عن الهيئات التنظيمية كما سيتم استخدام المنهج المقارن لدراسة تجارب بعض الدول الأخرى في تنظيم التزام المستثمرين بجداول تقدم العمل بالإضافة إلى ذلك، سيتم إجراء مقابلات مع مختصين في المجال الاستثماري والقانوني، وتحليل بعض الحالات العملية لدراسة تأثير الالتزام بالجدول الزمني على المشاريع الاستثمارية.

5- خطة البحث

سنقوم بكتابة البحث وفقا للخطة وتتمثل بمطلبين ففي المطلب الاول مفهوم جدول تقدم عمل ومزاياه وتم تقسيم المطلب الاول الى فرعين في الفرع الاول مفهوم جدول تقدم عمل اما في الفرع الثاني مزايا تقدم عمل وفي ما يخص المطلب الثاني جدول تقدم عمل في تشريعات الاستثمار ايضا قسم الى فرعين ففي الفرع الاول جدول تقدم عمل في قانون الاستثمار و الفرع الثاني جدول تقدم عمل في أنظمة وتعليمات الاستثمار واخيرا خاتمة تضمنت الاستنتاجات و التوصيات

المطلب الأول

مفهوم جدول تقدم عمل ومزاياه

يعد جدول تقدم العمل أحد الأدوات الأساسية في إدارة المشاريع، حيث يمثل خارطة طريق تحدد المراحل الزمنية لإنجاز المهام المختلفة وفق خطة مدروسة ويهدف الجدول إلى ضمان التنفيذ المنظم والفعال للمشروع، من خلال تحديد مواعيد بدء وانتهاء كل مرحلة، وتخصيص الموارد بشكل صحيح، وتحديد المسؤوليات بوضوح ويُستخدم جدول تقدم العمل في مختلف القطاعات، سواء في المشاريع الاستثمارية، أو الهندسية، أو الإنشائية، أو حتى في الأعمال التجارية الصغيرة. ويساعد هذا الجدول في تحسين التخطيط والتنسيق بين الأطراف المختلفة، وتقليل المخاطر الناجمة عن التأخير أو عدم التزام الأطراف المعنية بالمواعيد المحددة.[1]

ومن مزايا جدول تقدم العمل :[2]

1. تحسين التخطيط والتنظيم: يساعد الجدول على تحديد الأهداف وترتيب الأولويات بشكل يسهل تنفيذ المشروع بكفاءة.

2. إدارة الوقت بفعالية: يحدد الفترات الزمنية لكل مرحلة، مما يساعد على تقليل التأخيرات وضمان تسليم المشروع في موعده المحدد.

3. تعزيز مراقبة الأداء: يوفر أداة قياس يمكن من خلالها متابعة تقدم العمل الفعلي مقارنة بالمخطط، مما يتيح إمكانية تصحيح المسار عند الحاجة.

---

[1] عادل عبد الرحمن خليل، عقود الإدارة الإدارية والمدنية، بلا دار نشر، بلا مكان نشر، ٢٠١٨،ص١٧٧.

[2] نجدت صبري عقراوي، تنفيذ الشركات الأجنبية لمشاريع التنمية في العراق (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠١٨،ص١٨٤.

4. تقليل التكاليف: من خلال تجنب التأخيرات غير المخططة، وتقليل الهدر في الموارد البشرية والمادية، مما يؤدي إلى تقليل التكاليف الإضافية.

5. تحقيق التنسيق بين الفرق المختلفة: يسهم في تحسين التواصل بين الجهات المعنية بالمشروع، سواء كانوا مستثمرين، مقاولين، أو جهات تنظيمية.

6. الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية: في بعض الدول، مثل العراق، يشترط الالتزام بجداول التقدم كجزء من التراخيص الاستثمارية، مما يعزز موثوقية المستثمرين أمام الجهات التنظيمية.

وبفضل هذه المزايا، يُعتبر جدول تقدم العمل أداة ضرورية لنجاح المشاريع الاستثمارية وضمان تنفيذها وفق الجدول الزمني والتكاليف المحددة، مما يعزز بيئة استثمارية مستقرة ومستدامة.

الفرع الاول : مفهوم جدول تقدم عمل

يُعد "تقدم العمل" مفهومًا محوريًا في التخطيط والتنفيذ، سواء على المستوى اللغوي أو الاصطلاحي أو القانوني وفي التشريع العراقي، يتم تنظيمه ضمن إطار قانوني يهدف إلى ضمان تنفيذ المشاريع بكفاءة مع فرض التزامات قانونية على الأطراف المتعاقدة لضمان الإنجاز وفقًا للجداول الزمنية المحددة.

أولًا: مفهوم "تقدم العمل" لغةً

كلمة "تقدم" مشتقة من الجذر (ق د م)، وتعني السير إلى الأمام أو التحرك نحو الأفضل. وعند اقترانها بكلمة "العمل"، فإنها تدل على التحسن أو التطور في تنفيذ مهمة أو مشروع معين[3].

ثانيًا: مفهوم "تقدم العمل" اصطلاحًا

اصطلاحًا، يشير "تقدم العمل" إلى مستوى الإنجاز المحقق في مشروع أو خطة عمل معينة مقارنة بالمخطط الزمني والمعايير الموضوعة و يُستخدم هذا المصطلح في مجالات مختلفة، مثل

[3] عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني العقود الواردة على العمل المقاولة والوكالة والوديعة والحراسة، ج7، المجلد الأول، تحديث وتنقيح المستشار أحمد مدحت المراغي، منشورات نقابة المحامين بالجيزة، ٢٠١٧،ص١٦١

إدارة المشاريع والهندسة والقانون، للإشارة إلى مدى التقدم المحرز في التنفيذ الفعلي للمهمة المطلوبة.[4]

ثالثًا: مفهوم "تقدم العمل" في القانون العراقي

في التشريع العراقي، يُستخدم مفهوم "تقدم العمل" في عدة سياقات قانونية، خصوصًا في مجالات العقود والالتزامات، حيث يتم تقييم تنفيذ المشاريع الحكومية والخاصة بناءً على تقدم العمل ومن أبرز القوانين التي تتناول هذا المفهوم :[5]

_القوانين المتعلقة بالمقاولات والعقود الحكومية:

وفقًا لقانون العقود العامة في العراق، يُشترط على المتعاقد تقديم تقارير دورية عن تقدم العمل وفقًا للجدول الزمني المتفق عليه وفي حال وجود تأخير غير مبرر، يحق للجهات الحكومية اتخاذ إجراءات قانونية مثل فرض غرامات أو إلغاء العقد.

_قوانين العمل والتشغيل:

ينص قانون العمل العراقي على ضرورة متابعة تقدم العمل في المشاريع الإنتاجية لضمان حقوق العمال وتحقيق الأهداف الاقتصادية ويمكن أن يؤثر تقدم العمل على دفع الأجور والمكافآت، لا سيما إذا كان مرتبطًا بأنظمة الحوافز والأداء.

_القوانين الخاصة بالعقوبات والمخالفات:

في المشاريع الإنشائية والاستثمارية، قد يُعتبر الإخلال بتقدم العمل مخالفة قانونية تستوجب المساءلة إذا كان التأخير ناتجًا عن إهمال أو تقصير من طرف المقاول وبعض القوانين تلزم

---

[4] عبد الرزاق أحمد السنهوري ، القيود الواردة على عقد العمل، عقد المقاولة، الجزء السابع، المجلد الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٨،ص١٠٢.

[5] عبد العزيز عبد المنعم خليفة، الأسس العامة في العقود الإدارية، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٩،ص١٥١

الجهات المنفذة بتقديم تقارير دورية حول مستوى التقدم، وإلا قد تتعرض لعقوبات تأديبية أو مالية.[6]

الفرع الثاني : مزايا جدول تقدم عمل

يُعتبر "تقدم العمل" عنصرًا أساسيًا في تنظيم المشاريع والإدارة القانونية للعقود في العراق وقد حدد التشريع العراقي مجموعة من المزايا التي يحققها تقدم العمل، سواء في العقود الحكومية أو في القوانين العمالية والاستثمارية.

ويُعدُّ التشريع أحد الأدوات الأساسية لتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العراق، ومع تطور الزمن، شهد العمل التشريعي تقدماً ملحوظاً في عدة جوانب، ما انعكس إيجابياً على مختلف القطاعات وفيما يلي بعض المزايا التي حققها هذا التقدم:[7]

1. تعزيز سيادة القانون

شهد التشريع العراقي تطورًا في صياغة القوانين بما يعزز سيادة القانون والمساواة بين المواطنين، وذلك من خلال مواءمة القوانين مع الدستور والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

2. مواكبة التغيرات السياسية والاجتماعية

مع تطور الحياة السياسية والاجتماعية، تم تعديل العديد من القوانين أو سنّ تشريعات جديدة لتلبية احتياجات المجتمع العراقي، مثل القوانين المتعلقة بحرية التعبير، وتمكين المرأة، وتنظيم العمل النقابي.

3. تحسين البيئة الاستثمارية والاقتصادية

---

[6] عبد اللطيف قطيش، الصفقات العمومية تشريعاً وفقهاً وإجتهاداً (دراسة مقارنة)، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010،ص١٧٧

[7] عثمان سلمان غيلان العبودي، الأحكام التفصيلية في شرح التعاقدات الحكومية (دراسة مقارنة)، ط1، مكتبة القانون والقضاء، بغداد، 2015،ص١٠١

ساهم التقدم في التشريعات الاقتصادية، مثل قوانين الاستثمار والتجارة والشركات، في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتوفير بيئة قانونية أكثر استقرارًا للأعمال.

4. تطوير النظام القضائي والإداري

تم إدخال إصلاحات تشريعية لتحسين أداء المحاكم وتسهيل إجراءات التقاضي، مما عزز من سرعة وفعالية الفصل في النزاعات القانونية، إلى جانب تطوير القوانين الإدارية لتحسين أداء المؤسسات الحكومية.

5. تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد

تم إصدار تشريعات تهدف إلى مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية والمساءلة، مثل قوانين مكافحة غسل الأموال ومنع تضارب المصالح، مما ساعد في تحسين بيئة العمل الحكومي.

6. دعم حقوق الأفراد والفئات المستضعفة

شهد التشريع العراقي تقدمًا في حماية حقوق الأفراد، مثل قوانين حماية الطفل، وضمان حقوق العمال، والتشريعات التي تحمي الفئات الهشة في المجتمع من التمييز والاستغلال.[8]

7. تطوير التشريعات البيئية والصحية

مع تزايد المخاطر البيئية والصحية، تم إصدار قوانين لحماية البيئة، مثل قوانين الحد من التلوث، والتشريعات التي تنظم إدارة الموارد الطبيعية، إضافة إلى تطوير القوانين الصحية لضمان خدمات طبية أفضل.

[8] عثمان سلمان غيلان العبودي، الموجز في عقود مقاولات الهندسة المدنية، ط1، موسوعة السلسلة القانونية، بغداد، ٢٠١٤،ص٨٠

8. إدخال التكنولوجيا في العمل التشريعي

ساهم استخدام التكنولوجيا في تحديث العملية التشريعية، من خلال تسهيل الوصول إلى القوانين عبر المنصات الإلكترونية، وتطوير آليات التصويت الإلكتروني في البرلمان، مما زاد من كفاءة التشريع.

و يُعدُّ تقدم العمل في التشريع العراقي خطوة إيجابية نحو بناء دولة حديثة تستند إلى القانون والعدالة، وتواكب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مما يسهم في تحقيق التنمية والاستقرار في البلاد ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تتطلب مزيدًا من الإصلاحات والتحديثات لضمان تطبيق القوانين بفعالية وتحقيق العدالة للجميع.[9]

المطلب الثاني

جدول تقدم عمل في تشريعات الاستثمار

يعد جدول تقدم العمل أحد المتطلبات الأساسية في تشريعات الاستثمار، حيث يمثل أداة قانونية وتنظيمية لضمان تنفيذ المشاريع الاستثمارية وفقًا للخطط الزمنية المعتمدة ويهدف هذا الجدول إلى تحديد المراحل الزمنية لإنجاز المشروع، بدءًا من التخطيط وحتى التشغيل، مع تحديد المسؤوليات والموارد اللازمة لكل مرحلة في العديد من الدول، بما في ذلك العراق، يُعتبر الالتزام بجدول تقدم العمل جزءًا من الشروط القانونية التي تفرضها الهيئات الاستثمارية لضمان جدية المستثمرين وكفاءة تنفيذ المشاريع.

وتلعب التشريعات الاستثمارية دورًا محوريًا في تنظيم هذا الالتزام، حيث تحدد القوانين والإجراءات التي تفرض على المستثمرين تقديم جدول زمني تفصيلي لمراحل تنفيذ المشروع، مع الالتزام بالإبلاغ عن أي تأخير أو تعديل قد يطرأ على التنفيذ كما تحدد هذه التشريعات العقوبات المترتبة

[9] عثمان سلمان غيلان العبودي، المرشد العملي في أحكام الشراء والبيع والإيجار وإبرام العقود الحكومية، ط2، موسوعة السلسلة القانونية، بغداد، ، ٢٠١٩،ص١٨٥

على عدم الالتزام بالجدول، والتي قد تتراوح بين الغرامات المالية، والإنذارات الرسمية، وصولًا إلى سحب الإجازة الاستثمارية في الحالات الجسيمة.[10]

وإن دراسة جدول تقدم العمل في تشريعات الاستثمار تبرز أهميته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وضمان استمرارية المشاريع، وتعزيز ثقة المستثمرين في بيئة الأعمال.د كما يساعد على تحسين كفاءة متابعة المشاريع من قبل الجهات الرقابية، مما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة وتجنب التعثرات التي قد تعرقل تنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبرى.

الفرع الاول : جدول تقدم عمل في قانون الاستثمار

يُعدُّ الاستثمار ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي في أي دولة، حيث يسهم في خلق فرص العمل، وتحفيز التنمية، وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وفي العراق، كان تطوير التشريعات الاستثمارية ضرورة لمواكبة التغيرات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي ومنذ إصدار قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006، شهدت البيئة الاستثمارية في العراق عدة تعديلات وإصلاحات قانونية تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وتقليل العقبات أمام المستثمرين.

صدر قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 ليكون الإطار القانوني الأساسي لتنظيم الاستثمارات في العراق، حيث منح المستثمرين العديد من الامتيازات مثل الإعفاءات الضريبية، وضمانات ضد التأميم والمصادرة، وحقوق تأجير الأراضي لفترات طويلة ومع ذلك، ظهرت الحاجة إلى تعديلات متكررة نتيجة للتحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهت البلاد، مما أدى إلى إجراء عدة تعديلات على القانون.[11]

[10] وسن مقداد عبد الله, التزامات الإدارة في عقود الاستثمارات ,رسالة ماجستير, مجلس كلية القانون –جامعة الموصل ,٢٠١٧،ص١٧٢

[11] مرتضى جمعة عاشور, عقد الاستثمار (دراسة مقارنة) أطروحة دكتوراه, كلية القانون –جامعة النهرين, ٢٠١٨،ص٧١.

ومن أهم التعديلات التي طرأت على قانون الاستثمار : [12]

1. التعديل الأول لقانون الاستثمار (2009)

كان هذا التعديل الأول على القانون الأساسي، وكان الهدف منه تحسين بيئة الاستثمار وزيادة الجاذبية للمستثمرين الأجانب. وشمل التعديل السماح للمستثمرين الأجانب بامتلاك الأراضي للمشاريع السكنية، وهو ما كان محظورًا سابقًا، مما زاد من النشاط الاستثماري في قطاع الإسكان.

2. التعديل الثاني (2010)

شهد هذا التعديل إضافة تعليمات جديدة أصدرتها الهيئة الوطنية للاستثمار، حيث تم توضيح آليات تنفيذ القانون، وتحسين إجراءات تسجيل الشركات الاستثمارية، وتقليل الوقت اللازم لمنح التراخيص الاستثمارية، مما أسهم في تسريع عمليات الاستثمار وتقليل العوائق البيروقراطية.

3. التعديل الثالث (2015) – قانون رقم 50 لسنة 2015

يُعدّ هذا التعديل من أهم الإصلاحات التي طرأت على قانون الاستثمار، حيث تم توسيع الحوافز الممنوحة للمستثمرين، والسماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي في بعض القطاعات الاستراتيجية، مثل الإسكان والصناعة كما عزز القانون آليات حماية المستثمرين، مما ساعد في زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

4. إطلاق نظام النافذة الواحدة (2016)

بهدف الحد من التعقيدات الإدارية التي كانت تعيق الاستثمار، تم إطلاق نظام النافذة الواحدة، وهو نظام يسمح بتجميع جميع الإجراءات المتعلقة بالاستثمار في مركز موحد داخل الهيئة الوطنية للاستثمار وساعد هذا النظام على تقليل البيروقراطية، وتبسيط إجراءات منح التراخيص، وزيادة كفاءة التواصل بين المستثمرين والجهات الحكومية المختلفة.[13]

[12] دريد محمود السامرائي, الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية,مركز دراسات الوحدة العربية,ط1, ٢٠١٩،ص١١٣

[13] غسان عبيد محمد,عقد الاستثمار الأجنبي للعقار (دراسة مقارنة), رسالة ماجستير, كلية القانون –جامعة بابل ,٢٠١٦،ص٤٥

5. قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص (2019)

صدر هذا القانون لدعم التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص، وهو ما فتح آفاقًا جديدة للاستثمار، خاصة في مشاريع البنية التحتية والطاقة والصناعات التحويلية حيث سمح القانون بإشراك المستثمرين في مشاريع ضخمة، مع توفير دعم حكومي من خلال التمويل والتسهيلات القانونية.

6. التعديلات والإصلاحات الأخيرة (2023–2024)

شهدت الفترة الأخيرة جهودًا حكومية مكثفة لتعديل بعض النصوص القانونية بهدف تحسين بيئة الاستثمار، خاصة في مجالات الطاقة المتجددة والصناعات التحويلية كما تم العمل على تبسيط الإجراءات القانونية بشكل أكبر، لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتعزيز الشفافية في منح التراخيص الاستثمارية.[14]

وعن أثر التعديلات القانونية على بيئة استثمار : [15]

–تحفيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية عبر تقديم حوافز ضريبية، وضمانات قانونية، وحقوق ملكية أوسع للمستثمرين.

–تقليل التعقيدات الإدارية من خلال نظام النافذة الواحدة، مما سهّل الإجراءات وخفّض من العقبات البيروقراطية.

–تعزيز حماية المستثمرين عبر ضمان عدم التأميم والمصادرة دون تعويض عادل، وتحسين آليات تسوية النزاعات القانونية.

[14] احمد صبيح جميل النقاش, تنازع القوانين في عقد العمل الفردي"دراسة مقارنة"رسالة ماجستير, كلية القانون - جامعة بغداد , ٢٠١٧،ص٦١.

[15] شيماء محمد شلتاغ , القانون الواجب التطبيق على عقود الدولة مع الأشخاص الأجنبية, رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية القانون, جامعة بغداد, ٢٠١٩،ص١٧٢.

-تشجيع الاستثمارات في القطاعات غير النفطية مثل الصناعة، الزراعة، والطاقة المتجددة، مما ساعد في تنويع الاقتصاد العراقي.

ومن اهم التحديات التي لا تزال تواجه الاستثمار في العراق :

-الروتين الإداري والبيروقراطية، رغم التحسينات القانونية، لا تزال بعض الجهات الحكومية تعيق سرعة تنفيذ المشاريع.

-عدم الاستقرار السياسي والأمني، وهو عامل رئيسي يؤثر على قرارات المستثمرين الأجانب في دخول السوق العراقي.

-مشاكل تخصيص الأراضي للمشاريع الاستثمارية، حيث يواجه المستثمرون صعوبات في الحصول على الأراضي المناسبة بسبب التعقيدات القانونية.

-ضعف البنية التحتية في بعض المناطق، مما يجعل من الصعب تنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبرى

الفرع الثاني : جدول تقدم عمل في أنظمة وتعليمات الاستثمار

حرص العراق على تطوير بيئة استثمارية جاذبة من خلال إصدار القوانين والتعليمات التي تنظم هذا القطاع وتحدد آليات العمل فيه.

مر التشريع العراقي بمراحل متعددة من الإصلاحات القانونية والتنظيمية في مجال الاستثمار، وكان الهدف منها خلق بيئة مشجعة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ومن أبرز القوانين التي نظمت هذا القطاع:[16]

1. قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 وتعديلاته

يعد قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 الإطار الأساسي الذي ينظم النشاط الاستثماري في العراق، حيث وضع القواعد العامة التي تحكم الاستثمار الأجنبي والمحلي. ومن أبرز أحكامه:[17]

منح المستثمرين الأجانب والمحليين حقوقًا وامتيازات، مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية.

تسهيل تخصيص الأراضي للاستثمارات.

ضمانات قانونية لحماية المستثمرين من المصادرة والتأميم.

إنشاء الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات.

2. قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل[18]

---

[16] لمى احمد كوجان,التحكيم في عقود الاستثمار بين الدولة والمستثمر الأجنبي, منشورات زين الحقوقية ,٢٠١٨،ص١٠٢

[17] علي كريم, النظام القانوني لانتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية, مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت ,ط1, ٢٠١٨،ص٥٥

[18] حسين صابر عبدالعظيم ، الاتجاهات الحديثة في عقود الالتزام ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة أسيوط ، ٢٠١٨،ص٧٩

ينظم هذا القانون تسجيل الشركات وإجراءات عملها، وهو ذو أهمية كبرى للمستثمرين الراغبين في تأسيس شركات داخل العراق. ويحدد القانون أشكال الشركات وآليات اندماجها وانقسامها وتصفيتها.

3. قانون الضرائب رقم (113) لسنة 1982 المعدل

يحدد هذا القانون الضرائب المفروضة على الشركات والمستثمرين، كما يوضح الإعفاءات الضريبية التي يمكن للمستثمرين الاستفادة منها بموجب قانون الاستثمار.

4. قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم (2) لسنة 2023[19]

تم إقرار هذا القانون حديثًا بهدف تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتطوير مشاريع استثمارية كبرى، خاصة في مجالات البنية التحتية والطاقة والنقل.

5. قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004

يعد هذا القانون من القوانين المهمة التي تنظم عمل المصارف وآليات تمويل المشاريع الاستثمارية، مما يسهل على المستثمرين الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ مشاريعهم.

ثانيًا: مراحل تطور أنظمة وتعليمات الاستثمار في العراق

شهدت البيئة الاستثمارية العراقية تطورات متتالية من خلال إصدار الأنظمة والتعليمات التي تنظم عملية الاستثمار، ومن أبرز المراحل:[20]

1. مرحلة ما قبل 2003

قبل عام 2003، كانت قوانين الاستثمار في العراق تخضع لسياسات مركزية صارمة، حيث كان القطاع العام يهيمن على معظم النشاط الاقتصادي، ولم تكن هناك بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي بسبب القيود الشديدة المفروضة على ملكية الشركات ورؤوس الأموال الأجنبية.

[19] عزيزة الشريف ، دراسة في نظرية عقد الاشغال العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٧،ص٤٨

[20] مصطفى الحبشى ، التوازن المالي في عقود الاشغال العامة ، دار الكتب القانونية ، مصر ، ٢٠١٥،ص٩٩

2. مرحلة ما بعد 2003 وتحرير الاقتصاد

بعد عام 2003، بدأ العراق بإعادة هيكلة اقتصاده من خلال فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية، حيث تم إصدار قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006، الذي يعتبر نقلة نوعية في جذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية. كما بدأت الحكومة بتحديث الأنظمة المصرفية والتجارية لتسهيل الاستثمار.[21]

3. مرحلة التعديلات التشريعية وتحسين البيئة الاستثمارية

مع مرور الوقت، ظهرت الحاجة إلى تعديل بعض التشريعات لمواكبة التغيرات الاقتصادية، فتم تعديل قانون الاستثمار أكثر من مرة، كما صدرت تعليمات تنفيذية لتسهيل إجراءات تسجيل الشركات والحصول على التراخيص.

4. مرحلة الرقمنة وتحسين الشفافية

في السنوات الأخيرة، اتجهت الحكومة إلى رقمنة الأنظمة الإدارية وتبسيط الإجراءات للمستثمرين عبر إطلاق بوابات إلكترونية لتسجيل الشركات والحصول على الموافقات، بهدف تقليل البيروقراطية وزيادة الشفافية في التعاملات.

ورغم الجهود المبذولة لتحسين بيئة الاستثمار، لا تزال هناك تحديات تؤثر على تدفق الاستثمارات، ومنها:[22]

البيروقراطية والتعقيدات الإدارية: لا تزال بعض الإجراءات تتطلب وقتًا طويلاً للحصول على الموافقات الرسمية.

الوضع الأمني والسياسي: يؤثر عدم الاستقرار السياسي والأمني على قرارات المستثمرين.

[21] ياسين كريم الحلفي، سلطة الإدارة في الرقابة على تنفيذ عقد الأشغال العامة (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠١٦،ص١٥٠.

[22] نجدت صبري عقراوي، تنفيذ الشركات الأجنبية لمشاريع التنمية في العراق (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠١٨،ص١١٨.

ضعف البنية التحتية: رغم التحسن، إلا أن العراق لا يزال بحاجة إلى تطوير البنية التحتية لجذب استثمارات أكبر.

الفساد الإداري: يمثل عائقًا أمام تنفيذ المشاريع بكفاءة وشفافية.

رابعًا: سبل تطوير بيئة الاستثمار في العراق

لتجاوز التحديات الحالية وتعزيز جذب الاستثمارات، يمكن للحكومة اتخاذ عدة إجراءات، منها:

تبسيط الإجراءات الإدارية: من خلال تقليل عدد الموافقات المطلوبة وتسريع المعاملات عبر الأنظمة الرقمية.

تعزيز الاستقرار الأمني والقانوني: لضمان بيئة آمنة للاستثمار.

تحسين البنية التحتية: عبر تطوير قطاع النقل والطاقة والخدمات اللوجستية.

مكافحة الفساد: من خلال تعزيز الشفافية والرقابة على المؤسسات المعنية بالاستثمار.[23]

[23] رياض عبد عيسى الزهيري, مظاهر سلطة الإدارة في تنفيذ مقاولات الأشغال العامة، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ٢٠١٩،ص١٣٢

الخاتمة

يُعد التزام المستثمر بتطابق جدول تقدم العمل من الركائز الأساسية لضمان نجاح المشاريع الاستثمارية واستدامتها، حيث يسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية ضمن الإطار القانوني المنظم و إن الالتزام بهذا الجدول لا يقتصر فقط على كونه متطلبًا إداريًا، بل هو أداة لضبط التنفيذ، وتجنب التأخيرات، وضمان تحقيق العوائد المتوقعة للمستثمرين والدولة على حد سواء.

من خلال استعراض التشريعات العراقية المنظمة لهذا الالتزام، يتضح أن القوانين تهدف إلى تعزيز مناخ استثماري أكثر شفافية وكفاءة، مع فرض رقابة فعالة على تنفيذ المشاريع وفق الجداول الزمنية المعتمدة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تواجه المستثمرين، مثل التعقيدات الإدارية والتغيرات الاقتصادية، مما يستدعي تطوير آليات رقابية مرنة وداعمة، توازن بين متطلبات الامتثال والواقع الاستثماري.

ختامًا، فإن تعزيز ثقافة الالتزام بجدول تقدم العمل يتطلب تعاونًا متبادلًا بين المستثمرين والجهات التنظيمية، بما يحقق التنمية المستدامة، ويعزز ثقة المستثمرين في بيئة الأعمال، ويدعم تنفيذ المشاريع بكفاءة وجودة عالية، بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للدولة في مجال الاستثمار.

الاستنتاجات:

1. يهدف التشريع العراقي إلى تنظيم عملية الاستثمار وضمان التنفيذ الفعلي للمشاريع وفق الجداول الزمنية المحددة.

2. عدم التزام المستثمر بجدول تقدم العمل قد يؤدي إلى فرض غرامات أو سحب المشروع منه، وفقًا للقوانين النافذة.

3. توفر الجهات الرقابية دورًا أساسيًا في متابعة مدى التزام المستثمرين بتنفيذ المشاريع وفق الجداول الزمنية.

4. بعض المشاريع الاستثمارية تواجه تحديات في الالتزام بالجدول الزمني بسبب ظروف استثنائية مثل الأوضاع الأمنية أو الاقتصادية.

التوصيات:

1. تعزيز آليات الرقابة والمتابعة لضمان التزام المستثمرين بجداول تقدم العمل من خلال فرق تفتيش متخصصة.

2. تقديم حوافز للمستثمرين الملتزمين بالجدول الزمني، مثل التسهيلات الضريبية أو منح الأولوية في مشاريع مستقبلية.

3. مراجعة القوانين الاستثمارية بشكل دوري لضمان توافقها مع المتغيرات الاقتصادية وتحفيز بيئة الاستثمار.

4. وضع آليات واضحة لمعالجة التأخيرات الناتجة عن ظروف قهرية، مع توفير حلول تعاقدية مرنة تضمن مصلحة الدولة والمستثمر.

5. زيادة التعاون بين الحكومة والمستثمرين لتوفير بيئة استثمارية جاذبة ومستدامة، من خلال تقليل البيروقراطية وتحسين البنية التحتية.

قائمة المصادر

- **القرآن الكريم**

1. احمد صبيح جميل النقاش, تنازع القوانين في عقد العمل الفردي"دراسة مقارنة"رسالة ماجستير, كلية القانون – جامعة بغداد , 2017
2. حسين صابر عبدالعظيم ، الاتجاهات الحديثة في عقود الالتزام ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة أسيوط ، 2018
3. دريد محمود السامرائي, الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية,مركز دراسات الوحدة العربية,ط1, 2019
4. رياض عبد عيسى الزهيري, مظاهر سلطة الإدارة في تنفيذ مقاولات الأشغال العامة، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 2019
5. شيماء محمد شلتاغ , القانون الواجب التطبيق على عقود الدولة مع الأشخاص الأجنبية, رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية القانون, جامعة بغداد, 2019
6. عبد الرزاق أحمد السنهوري ، القيود الواردة على عقد العمل، عقد المقاولة، الجزء السابع، المجلد الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2018
7. عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني العقود الواردة على العمل المقاولة والوكالة والوديعة والحراسة، ج7، المجلد الأول، تحديث وتنقيح المستشار أحمد مدحت المراغي، منشورات نقابة المحامين بالجيزة، 2017
8. عبد العزيز عبد المنعم خليفة، الأسس العامة في العقود الإدارية، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2019
9. عبد اللطيف قطيش، الصفقات العمومية تشريعاً وفقهاً وإجتهاداً (دراسة مقارنة)، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010
10. عثمان سلمان غيلان العبودي، الأحكام التفصيلية في شرح التعاقدات الحكومية (دراسة مقارنة)، ط1، مكتبة القانون والقضاء، بغداد، 2015

11. عثمان سلمان غيلان العبودي، المرشد العملي في أحكام الشراء والبيع والإيجار وإبرام العقود الحكومية، ط2، موسوعة السلسلة القانونية، بغداد، ، 2019
12. عثمان سلمان غيلان العبودي، الموجز في عقود مقاولات الهندسة المدنية، ط1، موسوعة السلسلة القانونية، بغداد، 2014
13. عزيزة الشريف ، دراسة في نظرية عقد الاشغال العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2017
14. علي كريم, النظام القانوني لانتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية, مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت ,ط1, 2018
15. غسان عبيد محمد,عقد الاستثمار الأجنبي للعقار (دراسة مقارنة), رسالة ماجستير, كلية القانون –جامعة بابل ,2016
16. لمى احمد كوجان,التحكيم في عقود الاستثمار بين الدولة والمستثمر الأجنبي, منشورات زين الحقوقية ,2018
17. مرتضى جمعة عاشور, عقد الاستثمار (دراسة مقارنة) أطروحة دكتوراه, كلية القانون – جامعة النهرين, 2018
18. مصطفى الحبشى ، التوازن المالي في عقود الاشغال العامة ، دار الكتب القانونية ، مصر ، 2015
19. نجدت صبري عقراوي، تنفيذ الشركات الأجنبية لمشاريع التنمية في العراق (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، 2018
20. نجدت صبري عقراوي، تنفيذ الشركات الأجنبية لمشاريع التنمية في العراق (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، 2018
21. وسن مقداد عبد الله, التزامات الإدارة في عقود الاستثمارات ,رسالة ماجستير, مجلس كلية القانون –جامعة الموصل ,2017
22. ياسين كريم الحلفي، سلطة الإدارة في الرقابة على تنفيذ عقد الأشغال العامة (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، 2016